

اللباب في علل البناء والإعراب

والثاني أنَّ المثنَّى في حكم المعطوف والعطف يمنع من البناء والذي ذكره غير لازم فإنَّ المركَّب إذا سُمِّيَ به صحَّتْ تثنية الاسم الثاني وجمعه كما لو سمَّيت رجلاً ب (حضرموت) فإنَّك تقول في التثنية والجمع جاءني حضرموتان وحضرموتون وأمَّـ جعل التثنية كالمعطوف فذاك في المعنى لا في اللفظ .

فصل .

وإذا دخلت (لا) على المعرفة لم تعمل فيها ولزم تكريرها كقولك لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ وإنَّـ ما لم تعمل هنا لبطلان شبهها ب (إنَّ) وإنَّـ ما لزم التكرير لأنَّه جواب من قال أزيد في الدار أم عمرو فلو قلت لا مقتصراً عليها لم يطابق الجواب السؤال وكذا لو قلت لا زيدٌ لم يُستوف جواب السؤال .

فأمَّـ قولهم لا زَوْـلُك أن تفعل فجاز من غير تكرير حملاً على المعنى .
والمعنى لا ينبغي لك .

فصل .

فأمَّـ قولهم لا أبالك فالعرب يستعملونها على ثلاثة أوجه